

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني الأول حول: لنظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية
يومي 04 و 05 فيفري

د. عيساوي سهام	د. حوحو فطوم	د. بن عبيد فريد
جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة
أستاذ محاضر أ	استاذ محاضر ب	أستاذ محاضر أ
دكتوراه ل م د	دكتوراه ل م د	دكتوراه علوم
hem_aissaoui@hotmail.com	Houhou.fattoum@yahoo.com	
الهاتف: 0665437278	الهاتف: 0660450378	

عنوان المداخلة : واقع التمويل الإسلامي في الدول الأوروبية

المحور الرابع: العولمة المالية والأزمة المالية والتحويلات في التمويل

عنوان المداخلة: واقع التمويل الاسلامي في الدول الاوروبية

Abstract

Islamic finance aims to create business activities that generate a fair and equitable profit from transactions that are backed by real assets. This method of financing avoids usury, uncertainty, short selling and excessive credit creation whilst encouraging risk management

المخلص

يهدف التمويل الإسلامي إلى إنشاء أنشطة الأعمال التي تولد الربح العادل والمنصف من المعاملات التي تدعمها أصول حقيقية. هذا الأسلوب من التمويل يتجنب الربا، وعدم اليقين، البيع على المكشوف وخلق الائتمان المفرط مع تشجيع إجراءات إدارة المخاطر

procedures. Britain is today one of the leading Islamic finance European countries, the UK have provided Islamic Financial Services for over 30 years and Government policy over the last decade has created a fiscal and regulatory framework that encourages the growth of Islamic finance. Therefore, this paper aims knowledge of Islamic finance and the extent of development in European countries, especially Britain, which is considered a pioneer in this field.

Keywords: Islamic finance, European countries, Britain.

وتعتبر بريطانيا اليوم من الدول الأوروبية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، فقد وفرت خدمات مالية إسلامية لأكثر من 30 عاما، وكونت السياسة الحكومية البريطانية على مدى العقد الماضي إطار مالي وتنظيمي يشجع نمو التمويل الإسلامي. ولذلك تهدف هذه الورقة البحثية معرفة التمويل الإسلامي ومدى تطوره في الدول الأوروبية خاصة بريطانيا التي تعتبر رائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الدول الأوروبية، بريطانيا

مقدمة:

بات الاهتمام بالمصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي ظاهرة تكاد تكون كونية تزامنا مع اتساع الاهتمام بالإسلام سلبا وإيجابا وتأثيره المتسارع في الساحة الدولية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية. ولم يعد تدخل الدين في الاقتصاد وعالم المال والأعمال من المسائل المحظورة أو المثيرة للتساؤل والاستغراب، وأصبح هناك فصل القيم الدينية، والتشريعات القانونية في المجتمع. و مع بداية الأزمة المالية نهاية عام 2007، زاد الحديث والنقاش حول منظومة الصيرفية الإسلامية التي أكدت صمودها في وجه أزمة مالية عصفت باقتصاديات ومؤسسات مالية عالمية. هذه المنظومة التي أثارها العديد من التساؤلات، وخضعت للعديد من الدراسات من طرف الخبراء الماليين والاقتصاديين العالميين من مختلف الجنسيات، فظهرت أبحاث ودراسات من مؤسسات مالية عالمية حول هذا النمو السريع الذي تشهده الصيرفية

الإسلامية في العالم، وخاصة غزوها لأسواق مالية كانت في القريب العاجل حصنا محتكرا من طرف الأسواق المالية الرأسمالية في أوروبا . وقد أكد الخبير البريطاني رودني ويلسون أن الصيرفة الإسلامية أصبحت صناعة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، مشيرا إلى أن تزايد أعداد الغربيين المستأين أو المتشككين في الخدمات المصرفية التقليدية التي يحصلون عليها، إذ يعتبرونها تنطوي على الاستغلال وغير أخلاقية، وجعل ظهور الصيرفة الإسلامية بنظامها الأخلاقي المتميز يتمخض عن إبراز وجه الإسلام الإيجابي.

المحور الأول: التمويل الإسلامي

الهدف من التمويل أساسا هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية فالنشاط الحقيقي، وهو التبادل إما بغرض الاستثمار أو الاستهلاك، هو عماد النشاط الاقتصادي، والخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .

أولا. مفهوم التمويل الإسلامي: يعتبر التمويل الإسلامي في التمويل، وهو جزء من الاقتصاد الإسلامي فكرا ونظاما وتعد الاعتبارات القيمة والأخلاقية متغيرا أساسا في هذا التمويل. لذلك فهو نوع من التمويل أو على الأصح أسلوب في التمويل يستند الى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن تدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها وبما ان التمويل المصرفي يعتمد على تقديم مل المملوك، فيكون الاسترباح فيه بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساسا للربح وهذه القاعدة تقتضي أن من ملك شيئا استحق أية زيادات تحصل في ذلك

الشيء ومثل ذلك لوم اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فان الزيادة التي حصلت في كمية النقود التي لديه هي أيضا ملك له¹. وبذلك يعرف التمويل الاسلامي أو المباح "هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، يقصد الاسترباح من مالها الى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".

أما المفهوم المعاصر للتمويل الاسلامي فهو عبارة عن علاقة المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الافراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء لتغطية الحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة². ويلاحظ أن صيغ التمويل المباح تختلف عن بعضها اختلافات تتعلق بدرجة السلطة التي يتمتع بها الطرف المتصرف بالمال والحقوق والالتزامات المترتبة عليه³. وقد بدأ التمويل الاسلامي في الظهور بشكل ملحوظ في منتصف السبعينيات من القرن الماضي نتيجة ارتفاع عوائد النفط أساسا، وبدأت المصارف الإسلامية تسعى لأن تكون بديلا لنظيرتها التجارية والإبتعاد عن مبدأ الفائدة الذي يوصف في الغالب بأنه نوع من الربا لصالح مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والمضاربة والمرابحة، مع ضرورة ربط التمويل بالإقتصاد الحقيقي مثل تسويق العقارات والسلع، بعيدا عن المنتجات المالية الجديدة التي تطرحها المؤسسات المالية الغربية على الورق ويعزى إليها حدوث الأزمة المالية العالمية.

أما المرحلة الثانية من هذا التمويل جاءت خلال الفترة 1991-2000 وتميزت بالإتجاه نحو الناحية العملية والتركيز على أدوات تتشابه مع التمويل التقليدي، ولكن بأسلوب يتماشى مع الشريعة وبعيدا عن نظام الفائدة السائد في البنوك التجارية والذي يعزو الاسلاميون إليه متاعب الإقتصاد العالمي. وشجع هذا البنوك التقليدية بما فيها الغربية على

افتتاح وحدات إسلامية بداخلها لجذب أموال المسلمين الذين لا يرغبون في التعامل بنظام الفائدة.

أما المرحلة الثالثة للتمويل الإسلامي فقد بدأت بعد حادث الهجوم على مركز التجارة العالمي بنيويورك في أيلول/سبتمبر 2001. فعلى الرغم من مظاهر العداء للإسلام والمسلمين، التي انتشرت في أعقاب ذلك الهجوم الإرهابي، إلا أن التمويل الإسلامي شهد نموا كبيرا وتحولات بارزة.

واسهم الشعور بأن الإسلام أصبح تحت الحصار في تنامي المشاعر الدينية مما قاد الى تزايد الإقبال على المنتجات المالية الإسلامية، وتوسعت الأسواق والصكوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتتنوع منتجاتها، خاصة مع تزايد عدد المسلمين وانتشارهم في العديد من دول العالم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإحياء الجمهوريات الإسلامية التي يتوقع لها أن تلعب دورا اقتصاديا مستقبليا مهما في الاقتصاد العالمي نظرا لمواردها الطبيعية الكبيرة خاصة في النفط والغاز، إلى جانب نمو تجمعات إسلامية قوية في آسيا تجمع ثروات كبيرة. والتمويل الإسلامي لا يشمل المصارف فقط ولكن أيضا شركات الصناديق الإستثمارية والتأمين والسندات وتمويل المشتريات. وشجع الدول الغربية على الدخول إلى هذ القطاع أنه يمكن تطبيق قواعد التمويل الإسلامي دون تطبيق الشريعة ذاتها في المجتمعات الغربية⁴.
ثانيا. أهمية التمويل الإسلامي: تبرز أهمية التمويل الإسلامي بدرجة أساسية كونه يعمل بسهولة على المزج والتأليف بين عناصر الانتاج خاصة العمل ورأس المال اضافة الى تحقيقه لأهداف ورسالة المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة الإسلامية⁵. ويمكن حصر هه الأهمية في النقاط التالية:

✓ إن التمويل الاسلامي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية؛

✓ التمويل الاسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على افضل الاستخدامات لاغراض التنمية الاقتصادية؛

✓ يستطيع التمويل الاسلامي أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم.⁶

ثالثا. صيغ التمويل الإسلامي : تقدم هذه الصيغ نماذجاً للعدالة

في الاستثمار الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية ، إذ تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع. وتقوم جميع صيغ الاستثمار والتمويل على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة، فالمال وفقاً لهذه الصيغ لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة⁷. وهناك عدة صيغ للتمويل التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية وهي كالتالي:

I. التمويل بالمشاركة: يشير التمويل بالمشاركة إلى أن المصرف

يقدم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج)، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من المصرف)

الحصة المكتملة، بالإضافة إلى قيام الأخير بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة حصة العمل والخبرة والإدارة. وباعتبار المصرف شريكاً فإنه لا يتقاضى فائدة ثابتة أو عائداً ثابتاً كما هو الحال في التمويل بالقروض، لأن ذلك هو عين الربا وهو حرام، ولكن المصرف يتفق مع شريكه طالب التمويل على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول المصرف على حصة مقابل تمويله، وحصول الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله

وإدارته للعملية، أو أن يتم التوزيع على أساس تحديد حصة الشريك مقابل الإدارة فتخصم من الأرباح أولاً ثم يوزع الباقي بين الطرفين حسب نسبة حصة كل منهما في التمويل. أما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف بنصيبه حسب نسبة حصص التمويل.⁸

II. المضاربة: المضاربة أو القراض أو المقارضة هي في اللغة

عبارة عن أن يدفع شخص مائلاً لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطاً والخسارة على صاحب المال. وحسب تعريف الفقهاء فعقد المضاربة هو عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب⁹. وتتمثل أركانها في رأس مال العمل، الربح المتعاقدين -رب المال والمضارب -، والصيغة - الإيجاب والقبول -، حيث تقوم المضاربة على مالك المال الذي يدفع والعامل الذي يتجر به والعقد الذي هو الصيغة، ولا تتحقق المضاربة إلا إذا وجدت هذه الأمور¹⁰.

وتتنوع صور المضاربة فحسب شروطها قد تكون **مضاربة مقيدة**

ويشترط فيها رب المال على المضارب شروطاً معينة ومقبولة يقيد بها المضارب للعمل في إطارها وهناك **مضاربة مطلقة** وهنا يعطي فيها رب المال كامل الحرية بالتصرف في المال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية¹¹.

أما من حيث عدد الشركاء: فهناك **مضاربة ثنائية** وتتم بين طرفين الأول يقدم فيها المال وقدم الثاني العمل، أما **المضاربة المشتركة** فعلى عكس المضاربة بصورتها الثنائية فهي تقوم على تعدد أرباب

المال، وتعدد المضاربيين بأن يعرض المضارب، مرة أخرى وبصفته وكيلاً عن أصحاب رأس المال المجتمع لديه من مشروعات، وهي الصيغة الشرعية الملائمة لاستثمار الأموال في الظروف الاقتصادية المعاصرة التي تتسم بـكبر حجم المعاملات الاقتصادية واتساع نطاقها، ويمكن التمييز في المضاربة المشتركة بين ثلاثة أطراف المودعين - أصحاب رأس المال - ويقومون بإيداعه في المصرف في شكل ودائع استثمارية أو من خلال شراء صكوك مضاربة. المستثمرون ويمثلون في مجموعتهم المضارب بمجموع مال المضاربة، وهم أصحاب المشروعات الذين يستثمرون أموال الودائع دون أن تربطهم علاقة مباشرة مع المودعين. المصرف بوصفه مضارباً وسيطاً بين الطرفين ووكيلاً عن صاحب المال، ويقوم بدور مزدوج حيث إنه مضارب في علاقته مع أصحاب الودائع ورب المال، في علاقته مع المستثمرين¹².

III. المرابحة: هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المرابحة زيادة على شروط صحة البيع عموماً:

- ✓ بيان رأس المال السلعة الذي اشترت به.
- ✓ بيان الربح الذي يشترطه البائع.
- ✓ يلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه ورخصه، وما إذا كان قد اشتراه بثمن مؤجل أو ممن يحاييه أو يسامح معه حتى يكون المشتري على علم كامل بالسلع، فإن جهل شيئاً من ذلك كان المشتري بالخيار عند اكتشاف ما جهله، وإذا ظهرت خيانة في المرابحة كان المشتري بالخيار بين إمضاء العقد بجميع الثمن أو فسخه إذا كان المبيع قائماً ولم يتعيب بعيب جديد¹³

IV. الاستثمار عن طريق الإجارة: الإجارة لغة اسم للأجرة وهي

كراء الأجير، وهي الجزاء على العمل والإثابة عليه. واصطلاحاً فقد عرفها الفقهاء بأنها عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض. ويكون ذلك مقابل أجرة وهي ما يدفعه المؤجر لمكافأة عمل مأجور بجهد مباشر يقوم الأجير بإيجاده واستهلاكه لحساب صاحب المشروع خلال عملية الإنتاج¹⁴.

عملية التأجير في المصارف الإسلامية:

1. التأجير التشغيلي: هو التأجير الذي يقوم على تملك

المستأجر منفعة أصل لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكة - المصرف الإسلامي - في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين ذلك. وعادة ما تكون مدة الإيجار قصيرة الأجل نسبياً.¹⁵

2. التأجير التمويلي: تتميز هذه الإجارة عن الإجارة التشغيلية

في أن مدتها أطول من الإجارة التشغيلية وتحمل وعداً بنقل الملكية في نهاية المدة إلى المستأجر، كما أنها تتطلب إطفاء كاملاً لقيمة الأصل¹⁶. وهنا يتقدم المتعامل للمصرف بطلب استئجار أصل معين بعد أن يشتريه المصرف ويدفع ثمنه، ويحدد المتعامل في هذا الطلب الأصل الذي يريد أن يستأجره ومدة التأجير.¹⁷

V. بيع السلم: وهو اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً وفي

الثمن آجلاً، أي بيع الشيء على وجه يوجب للبائع في الثمن عاجلاً وللمشتري في الثمن آجلاً¹⁸، فالمشتري اسمه المسلم أو رب السلم، والبائع المسلم إليه، والثمن المقدم رأس المال السلم، والمبيع هو دين السلم. كما يشترط على عقد السلم عدة شروط من أهمها:

- أن يكون الثمن معلوماً ببيان جنسه ونوعه قدره...

- أن تكون السلعة مما يمكن ضبط صفاته التي يختلف الثمن باختلافها
- بيان في العقد مقدار المبيع
- وان يكون مؤجلاً إلى أجل معلوم
- اشتراط الظاهرية في المسلم فيه أن يكون مما يباع بالكيل أو الوزن¹⁹.

VI. **الإستصناع:** يعرف الإستصناع في المصطلح الشرعي عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة . وصورة العقد أن يطلب شخص المشتري أو المستصنع من البائع أو الصانع أن يصنع له شيئاً يحدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره ويتفقان على ثمنه وأجل تسليمه وكيفية أداء الثمن²⁰. حيث تمثل هذه العقود ملكية جزئية من رأس مال عملية الإستصناع، إذ يكون هنا رأس مال الإستصناع مقسم إلى أجزاء كل جزء يعبر عنه بعقد، ويتم إصدار هذه العقود وفق آلية معينة ولتبسيطها نأخذ مثال: إذا أرادت شركة بحرية زيادة أسطولها من السفن فإنها تبرم بعقد إستصناع مع من يصنع السفن، هذا الأخير الذي يحدد لها المبلغ - المادة الأولية + الأتعاب- فنقوم هذه المؤسسة بإصدار صكوك الإستصناع التي تمثل رأسمال العملية للاكتتاب لدى الجمهور، وبعد الاكتتاب والحصول على الأموال اللازمة يتم انجاز المشروع وتتعهد هي بشراء المصنوع وفق سعر متفق عليه²¹.

VII. **عقود البيع بالآجل:** هو بيع السلعة بثمن مؤجل يزيد عن ثمنها نقداً، فهو يعني تسليم المثلثم وتأخير الثمن وهو بهذا عكس بيع السلم حيث يسلم الثمن ويتأخر المثلثم، وهو بهذا يقوم على تمكين المشتري من حيازة السلعة والانتفاع بها على أن يدفع قيمتها المتفق عليها على أقساط محددة على مدى فترة زمنية معينة، ومن ثم يصبح البائع دائماً للمشتري بثمن البيع²². من شروط البيع الآجل:

تأجيل الثمن : ويجب تحديد الثمن عند التعاقد، وكذا يجوز بإجماع الفقهاء تحديد البائع لسعرين للسلعة أحدهما حال والآخر أجل ويترك للمشتري الخيار بينهما. تسليم المبيع حالاً . وتحديد مدة الأجل الوقت العقد، وتحتسب المدة من وقت تسليم المبيع²³.

المحور الثاني: واقع التمويل الإسلامي في أوروبا

أولاً. دوافع اهتمام الدول الأوروبية بالتمويل الإسلامي : يعود الاهتمام المتزايد للتمويل الإسلامي من قبل الدول الأوروبية لعدة أسباب ومنها:

1. تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية : أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من المؤسسات المالية الدولية والاطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي. ويعود ذلك الى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة اثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحة الإسلامية على صعيد عالمي واسع وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والاخلاق واحكام الشريعة الإسلامية. واكبت البنوك الغربية هذه الموجة المتصاعدة شرقا وغربا وسارعت في تكييف خدماتها وتطويع نشاطاتها لتلبية حاجيات العملاء من هذه الفئة من الجمهور وخطب ودها بهدف استقطاب ما امكن من رؤوس الاموال التي تبحث عن خدمات مطابقة لمعتقداتها وقيمها الدينية. وأنشأت لذلك الفروع والنوافذ المالية حيثما كانت هناك حاجة واتضح طلب²⁴. وساهم هذا التمشي في نمو المصارف الإسلامية وانتشارها في غير مراكزها التقليدية حيث اضحى عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم يقدر بنحو 520 مؤسسة حتى أواخر عام 2012، بالإضافة إلى 375 مصرفا ومؤسسة مالية تقليدية حول العالم لديها نوافذ أو فروع أو تقدم منتجات مالية إسلامية .ويبلغ

حجم موجودات صناعة الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم نحو 1,3 تريليون دولار عام 2012. وبلغ معدل النمو القطاع المصرفي الإسلامي في العالم حوالي 15%²⁵. أما فيما يخص احتضان الدول الغربية وغير الإسلامية للتمويل الإسلامي الآخذ في الإزدهار، حيث أنه وصل حجمه سنة 2014 إلى نحو 2 تريليون دولار. أصبح العديد من المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره أمراً مهماً جديراً بالتأمل وكفرصة عمل نادرة من حيث الكفاءة والمردودية، معتبرين المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي من أكثر الجوانب الايجابية في الإسلام، بل هو الجانب الذي يمكن للغربيين الدخول في حوار مع المسلمين بشأنه والتعرف على الوجه المضيئ للإسلام من خلاله.

2. احتدام التنافس على الصناعة المالية الإسلامية : كان من شأن

هذا النمو المتزايد لحركة الصيرفة الإسلامية ان يزيد التنافس وتتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المتنوعة التي تمثل بديلاً أخلاقياً وعملياً لما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات لا تجد تفاعلاً كبيراً من كل العملاء الذين لا يطمنون للاستثمار والتمويل الذي لا يراعي الاخلاق والقيم وليس له من همّ سوى الربح والمزيد من الربح بكل الاشكال والاساليب . ويزداد عدد البنوك والمؤسسات المالية الغربية التي تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية في أوروبا وآسيا يوماً بعد يوم. ولم يقتصر نمو الظاهرة على الدول الأوروبية وأمريكا بل وصل الى دول أمريكا الجنوبية والصين واليابان التي من المنتظر أن تكون أولى الدول الصناعية الكبرى التي تصدر سندات إسلامية بعدما وقع "البنك الياباني للتعاون الدولي" خطته التي أعلن عنها لاجتذاب أموال من الدول الإسلامية الغنية بالبترول.

3. نجاحة منتجات الصناعة المالية وتفوقها عالميا : أصبح تفوق

القطاع المصرفي الإسلامي في إدارة الموارد المالية على القطاع المصرفي التقليدي امرا مسلما به لدى الجميع نظرا للنجاح الباهر الذي حققه خلال تجربته القصيرة حيث وصل معدل النمو في القطاع المصرفي الإسلامي 15% سنويا وارتفع معدل العائد على الاستثمارات فيها فضلا عن انخفاض تكاليف الاستثمار في المصارف الإسلامية عنه في القطاع المصرفي التقليدي حيث تحقق البنوك الإسلامية معدلات للربحية تزيد عن تلك المحققة بواسطة البنوك التقليدية²⁶.

4. مضاعفات الأزمة المالية الراهنة: لقد أظهرت الأزمة ان من اهم

اسبابها هو بعض سلوكيات المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والجشع الى جانب ممارسات غير الاخلاقية انتشرت في المؤسسات والاسواق المالية كالفساد والتظليل والكذب والاحتيال، وهذا ما اكد عليه المسئولون والخبراء. وقد ظهر مقال لـ Roland Laskine رئيس تحرير صحيفة Le Journal des finance 2008/09/25 تحت عنوان: هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت ويقول فيه: "اذا كان قادتنا حقا يسعون الى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية". ومقال آخر لـ Beaufils Vincent رئيس تحرير مجلة Challenger كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا في أيلول 2008، كتب فيها "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة الى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من احكام وتعاليم وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع المزري"²⁷.

5. العدد الكبير للمسلمين في الدول الأوروبية: وهي من أهم اسباب نجاح التمويل الاسلامي في أوروبا ، وهنا يقول سيمون توب المحلل المالي في بنك "إتش إس بي سي" لـ "الاقتصادية" ، إن أعداد المسلمين في أوروبا في تزايد، وأوضاعهم الاقتصادية في تحسن، والمشاعر الدينية لديهم قوية مما يدفعهم للرغبة في الاستثمار وفقا لقواعد الشريعة، وعلى أي نظام اقتصادي الاستفادة من ذلك بتلبية احتياجاتهم.²⁸

ثانيا. مسارات التوجه الأوروبية للتمويل الإسلامي وأهدافها: يمكن النظر الى التجربة المصرفية الاسلامية بأوروبا بحكم حداثتها وصغر حجمها من خلال جوانب متعددة لا تقتصر على الجانب العملي التطبيقي الذي لا يزال محدودا وفي بداية الطريق فحسب، وانما تشمل كافة مجالات ومسارات الاهتمام والتحرك التي من شأنها ان تساهم في ارساء التجربة وتدعيم مسيرتها مثل المسار التشريعي الذي يعمل على تقنين حضورها وتذليل العوائق والصعوبات القانونية امامها، والمسار الاعلامي الذي يساهم في بث الوعي باهميتها ونجاعة آلياته وأدوات صناعتها، وكذلك المسار السياسي الذي بدونه لا يمكن لها التواجد بالاضافة الى المسار العلمي الذي يساند فكرتها ويدعم تطورها وانتشارها، وهي كلها مسارات متكاملة تعبر عن مدى الحرص الاوروبي بشكل عام على توطين هذه التجربة وتعزيز وجودها.²⁹

إذ بدأت الدول الغربية عامة والأوروبية خاصة في التسابق على تداول الصكوك الإسلامية فمثلا طرحت جنوب افريقيا اكتتابا على صكوك إسلامية بقيمة 500 مليون دولار وكانت المفاجأة أن الطلب فاق بأربع مرات الاكتتاب المطروح وبلغ 2.2 مليار دولار، بينما باعت هونج كونج ما قيمته مليار دولار من الصكوك الإسلامية ليلبغ معدل الطلب عليها 4.7 أضعاف العرض . أما بريطانيا فقد كانت الأولى في إصدار

الصكوك الإسلامية، حيث جرى الاكتتاب على ما قيمته 200 مليون استرليني، ووجدت تلك الصكوك أيضا إقبالا فاق التوقعات من قبل مستثمرين من المملكة المتحدة والشرق الأوسط وآسيا وبلغ إجمالي الطلب 2.3 مليار إسترليني أي 10 أضعاف مبيعات الاكتتاب . ولقد لحقت لوكسمبورج بقطار البلدان غير الإسلامية التي تصدر صكوكا وفقا للشريعة الإسلامية وبلغ مبيعاتها لهذه الصكوك قبل نهاية سنة 2014 نحو 200 دولار أمريكي³⁰ .

وبدأت أهمية البنوك الإسلامية تتصاعد في إسبانيا منذ 6 سنوات، عندما اتجه البنك المركزي الإسباني لاكتشاف هذا النظام، وبحث في ما يمكن أن يضيفه إلى النظام المالي الإسباني بناء على دراسة أصدرها البنك عام 2008، واستنتج خلالها أن البنوك الإسلامية فرص جديدة واستثمار واعد. وفي محاولة لوضع قاعدة معلومات وتعميق البحث في مستقبل البنوك الإسلامية في إسبانيا، أُعلن في مارس 2013 عن تأسيس أول مركز للدراسات والأبحاث في الاقتصاد والمالية الإسلامية في إسبانيا، يضم أكاديميين وباحثين في ميدان الصيرفية الإسلامية من دول، المغرب، إسبانيا، النيبرو، والمكسيك³¹ .

كما تكمن أهمية الصيرفية الإسلامية في أوروبا من النظام التعليمي إذ تشير آخر الأبحاث والدراسات إلى أن بريطانيا تستحوذ على 28% من تدريس المالية الإسلامية في العالم في مختلف جامعاتها ومدارسها، تليها فرنسا ب 5%، إيطاليا 1%، بلجيكا 1%، سويسرا 1% وألمانيا 1%، كما تشير نفس الدراسات إلى أن تدريس المالية الإسلامية على الصعيد العالمي يتم باللغة الإنكليزية 75%، والعربية 20%، والفرنسية 5%. تعتبر جامعات بريطانيا الرائدة عالميا في تدريس الصيرفية الإسلامية ويبلغ عددها 55 جامعة ومعهداً³² .

ومن أهداف توجيه الدول الأوروبية للتمويل الإسلامي³³:

- المساهمة في العمل على بلورة رؤية أكثر واقعية للاحتياجات الإسلامية المتزايدة للمسلمين في المجتمع الأوربي، مع تحديد الأولويات وترجمة ذلك إلى برامج ومشروعات واضحة وممكنة التطبيق.
 - الإسهام في توعية الرأي العام الإسلامي في أوربا بأهمية التحدي الاقتصادي وحفزه على حشد الموارد اللازمة لمواجهته.
 - بلورة موجّهات إستراتيجية في المجال الاقتصادي تكون بمثابة دليل مؤسّساتي يساعد المسلمين على الاستثمار والنهوض بواقعهم المادي ودعم مؤسّساتهم الاجتماعية والثقافية دون الالتجاء إلى غيرهم، والخروج بالتالي من حالة التخلف الاقتصادي الذي يعانون منه.
 - المساعدة على تطوير البنية المؤسسية للوجود الإسلامي في أوربا بالشكل المتكامل والتخصصي،
 - المساعدة على بلورة المسالك التمويلية التي تحتاجها شبكة الخدمات الدينية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية لدعم الوجود الإسلامي الأوروبي ودفعه إلى المزيد من الاستمرارية.
- ثالثاً. التحديات التي تواجه تطور التمويل الإسلامي في أوروبا:**
1. فقدان الهوية: إن أكبر عنصر يميز التمويل الإسلامي عن نظيره التقليدي هو الجانب الشرعي، الذي عبرنا عنه بالهوية. ونقصد بذلك الالتزام بالجانب الشرعي في جميع الأعمال التي تزاول من قبل المؤسسات والأفراد الذين اتخذوا من هذا المسمى وصفاً لمؤسّساتهم والأعمال التي تقوم بها، وقد عبر الخبراء والمتمرسون في الصناعة عن هذا الأمر باستخدام نفس المصطلح أو بتعبيرات قريبة منه.
 2. المسائل القانونية والضريبية: تعتبر القضايا القانونية والضريبية من أهم التحديات التي تواجه إقامة مؤسسات تمويلية إسلامية في

البيئات التقليدية، وذلك لعدم تعامل السلطات مع هذا النوع من التمويل الذي يقوم على مبادئ تختلف اختلافا جوهريا مع عمل الجهاز المالي التقليدي.

3. غياب المعايير الموحدة: ان غياب معايير عامة مقبولة بالمنتجات والتطبيقات العلمية لأية صناعة من شأنه أن يعوق تطورها، وذلك بتأثيره على قدرتها التنافسية وزيادة تكاليفها. وهذا ما ينطبق على صناعة حديثة كالتمويل الاسلامي حيث ان غياب المعايير الشرعية والمحاسبية العامة والمتفق عليها من جميع الجهات، العالمية، كما هو الشأن في التمويل التقليدي يؤثر من غير شك على انتشارها وسهولة تعامل السلطات الرقابية والاشرفية معها³⁴.

4. قلة الوعي والتعريف بالخدمات والمنتجات: نتيجة لحدثة التجربة في بريطانيا وضعف الخبرة والإيمان سواء لدى العاملين فيها أو المتعاملين معها، مما قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى عدم الالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية والقواعد الشرعية وصعوبة الحصول على الفقيه المتخصص بالمعاملات المصرفية بموجب الشريعة الإسلامية³⁵.

5. التنافس الكبير م ع المصارف التقليدية على صعيدين اثنين :
صعيد التنافس بين المنتجات المالية الاسلامية التي تقدمها بعض المصارف والمؤسسات التقليدية سواء عبر نوافذ اسلامية او خدمات جزئية ويتطلب دفع هذا التحدي أن تعمل المصارف الإسلامية على تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية حتى تكون أكثر كفاءة ونجاعة ومردودية و أقل كلفة من الآخرين حتى لا توصم بالنزعة "الاستغلالية" مثلما يشاع في بعض الاوساط ويرتبط ببعض الممارسات فتتقلب المراجعة الى "مذابحة" على حد تعبير بعض الساخطين على خدمات بعض المصارف الاسلامية. وبالتالي لا تكتفي بأن تكون مجرد أوعية

لنتلقى الأموال، بل أدوات لاستثمارها، الأمر الذي يستدعي أن تعمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى على الانتقال من مرحلة إنتاج منتجات جديدة تكافئ منتجات المصارف التقليدية وتتفوق عليها، وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية. أما الصعيد الثاني فيتمثل في التنافسية مع خدمات المصارف التقليدية التي لها خبرة ميدانية طويلة والمأم بالواقع الذي تنشط فيه على عكس المصرفية الإسلامية التي تعد وافدة جديدة الى الساحة وغير ملمة بكل تحدياتها وتضاريسها فتكون منذ البداية غير منافسة وعالية الكلفة مقارنة مع الآخرين فيسهل وصمها بالنزعة "الاستغلالية" مثلما يشاع في بعض الأوساط ويرتبط ببعض الممارسات وتقلب المربحة الى "مذابحة" على حد تعبير بعض الساخطين على خدمات بعض المصارف الإسلامية³⁶.

الخاتمة:

إذا كانت التجربة المصرفية الإسلامية عموما حديثة العهد قياسا بنظيرتها الغربية التي بلغت مرحلة الترهل والشيخوخة وأظهرت من سوءاتها حدة الأزمة الراهنة التي هزت الأسواق المالية دون استثناء. فهي في أوروبا لا تزال في غالبيتها في بداية المشوار . لكن الأوضاع تغيرت بشكل جذري في السنوات القليلة الماضية حيث تشهد ظاهرة المالية الإسلامية بشكل عام نموا سريعا على صعيد عالمي واهتماما متزايدا من قبل الأوساط الأوروبية على وجه التحديد وتحولت المصرفية الإسلامية إلى ظاهرة تكاد تكون كونية تسابقا مع اتساع الاهتمام بالإسلام سلبا وإيجابا وتأثيره المتزايد في الساحة الدولية على جميع الصعد السياسية والثقافية والاقتصادية. يرى العديد من الخبراء الماليين والمصرفيين الغربيين أن التمويل الإسلامي "يعيش اليوم أزهى فتراته، وأنه يسير بشكل أفضل من أي وقت مضى" وأن الآفاق أمامه تتطوي على

إمكانيات نمو واعدة. كما طالب تقرير اقتصادي الدول الغربية بالتحول للنظام الإسلامي في التعامل مع البنوك وتطبيق معاييرها إذا أرادت هذه الدول الهروب من مقصلة أزمة الائتمان العالمية. وطرح تساؤلات عديدة حول الوضع الراهن في الدول الغربية ومدى تأثيرها بالأزمة المالية الطاحنة.

الهوامش:

- ¹ ميلود زيد الخير، التمويل الإسلامي أسس ومبادئ، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي، ديسمبر 2010، كلية الاقتصاد - جامعة الأغواط - الجزائر
- ² آسيا سعيدان، صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤتمر العلمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي، يومي 01، 02 ديسمبر 2010، الأردن
- ³ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، 2004، الطبعة الثانية، ص 12
- ⁴ ضياء الحاجري، كتاب بريطاني يؤكد ازدهار التمويل الإسلامي في العالم، جريدة القدس العربي، (العدد 7580: 03/02 نوفمبر 2013)
- ⁵ آسيا سعيدان، صليحة عماري، مرجع سابق
- ⁶ فرحي محمد، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي، ديسمبر 2010، كلية الاقتصاد - جامعة الأغواط - الجزائر
- ⁷ عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، (دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989)، ص 77
- ⁸ الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية، (دار أبوللو، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996)، ص ص 157، 158
- ⁹ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، (دار الميسرة، عمان، 2008)، ص ص 113، 114
- ¹⁰ جميل أحمد، الدور التنموي للمصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتور دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير جامعة الجزائر (2006/2005)، ص 119
- ¹¹ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، ص 114
- ¹² جميل أحمد، مرجع سابق، ص ص 126، 127
- ¹³ فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2002)، ص 36
- ¹⁴ كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، (دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة دبي، 2008)، ص ص 39، 40
- ¹⁵ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، ص 238

- ¹⁶ حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة تخصص المصارف الإسلامية كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2009، ص 97
- ¹⁷ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك ، ص 238، ص 239
- ¹⁸ أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، (دار الجيل، 1981، بيروت)، ص 226، 227
- ¹⁹ محمد سليمان الأشقر، محمد عثمان شبير، بحوث فقهية قضايا اقتصادية معاصرة ، (دار النفائس، عمان، 1998)، ص [183-201]
- ²⁰ حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، (دار الصفاء للنشر، عمان، 2011)، ص 108
- ²¹ بن الضيف محمد عدنان، ربيع المسعود، أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بغرداية، يومي 23، 24 فيفري 2011
- ²² الغريب ناصر، مرجع سابق ، ص 175
- ²³ جميل أحمد، مرجع سابق، ص 154
- ²⁴ محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، الدورة التاسعة عشر لمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، يوليو 2009 اسطنبول
- ²⁵ أسعد حمود السعدون، تحول لندن إلى مركز للتمويل الإسلامي.. فرصة أم تحد للمصرفية الإسلامية؟ ، (جريدة أخبار الخليج، العدد: 12816، البحرين، الخميس 25 أبريل 2013)
- ²⁶ محمد النوري، 2009، مرجع سابق
- ²⁷ ميلود زيد الخير، مرجع سابق
- ²⁸ هشام محمود، دول أوروبية تتسابق على إصدار صكوك إسلامية ، جريدة الاقتصادية (19 أكتوبر 2014 العدد 7678، السعودية)، ص 11
- ²⁹ محمد النوري، 2009، مرجع سابق
- ³⁰ هشام محمود، مرجع سابق، ص 11
- ³¹ جريدة الاقتصادية 2014، ص 9
- ³² فؤاد بنعلي، البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق ، 01 ماي 2013، <https://www.hespress.com/orbites/78116.html> نظر يوم 2018/12/01
- ³³ محمد النوري، نحو توجه استراتيجي للتمويل الإسلامي بأوروبا (قضايا ومشكلات التمويل التجاري) ، الدورة الثامنة عشر لمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، يوليو 2008، دبلن
- ³⁴ أحمد مهدي بموافي، وعبد القادر حسين شاشي، مرجع سابق، ص [30-38]
- ³⁵ مطلوب 2012، ص 307
- ³⁶ محمد النوري، 2008، مرجع سابق